

أمر ملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٦  
بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والرأي القانوني، وتعديلاته،  
وعلى الأمر الملكي رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣ بتحديد مسميات ودرجات ورواتب وعلاوات وبدلات ومزايا  
أعضاء هيئة التشريع والإفتاء القانوني،

وعلى الأمر الملكي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٢ بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني،

وعلى الأمر الملكي رقم (٥١) لسنة ٢٠٢٣ بتعيينات في هيئة التشريع والرأي القانوني،

وبناءً على اقتراح مجلس هيئة التشريع والرأي القانوني،

أمرنا بالآتي:

**المادة الأولى**

يُعيّن مستشاراً من الفئة (ب) على الدرجة الرابعة، كُلاً من:

١- نورة عبدالرؤوف عبدالوهاب البوعينين.

٢- أحمد محمد أحمد المدوب.

٣- يوسف محمد علي الصباغ.

٤- عبدالله عبدالعزيز محمد آل بن علي.

٥- فاطمة عبدالعزيز حسن نايم.

٦- عيسى جمعة عيسى الكعبي.

٧- علي جاسم علي ربيعة.

**المادة الثانية**

يُعيّن مستشاراً مساعداً على الدرجة الثانية، كُلاً من:

١- عبدالعزيز عبدالله راشد المعاودة.

٢- أمينة جمال إبراهيم العريفي.

٣- مشاعل محمد محسن العرجاني.

٤- محمد جاسم عامر كوهجي.

٥- مريم خالد محمد البنعلي.

## المادة الثالثة

يُعيّن محمد لاهوم طالب المري مستشاراً مساعداً على الدرجة الأولى.

## المادة الرابعة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٤ ذو القعدة ١٤٤٧هـ

الموافق: ١١ مايو ٢٠٢٦م